ضمن الإطار التنظيمي للسياسات النقدية بإجمالي قيمته 28.656 مليار دولار

«المركز»: «المركزي الكويتي» يتصدر الإصدارات بالعملة المحلية خليجياً

- ارتفاع إجمالي إصدارات الصكوك والسندات الخليجية التمويلية بنسبة 24بالمئة في 2019
- الإمارات العربية المتحدة تتصدر القائمة بقيمة إجمالية 44.818 مليار دولار أميركي

أصدر المركز المالي الكويتي "المركز" تقريره الأخير بعنوان: "أسواق الصكوك والسندات الخليجية" الذي يسلط الضوء على إصدارات الصكوك والسندات المصدرة في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي خلال عام 2019. ويتضمن التقرير تحليلا لسوق السندات والصكوك الخليجية والتي تصدرها الهيئات الحكومية والسيادية لأهداف تمويلية. كما يغطي إصدارات البنوك المركزية الخليجية التي تصدر بالعملات المحلية، والتي غالباً ما تكون ضمن الإطار التنظيمي للسياسات النقدية.

إصدارات الصكوك والسندات الخليجية بغرض التمويل

ويتألف سوق الصكوك والسندات في دول مجلس التعاون الخليجي من الصكوك والسندات الصادرة من قبل الحكومات والشركات أو المؤسسات المالية لأغراض التمويل وتكون مقومة سواء بالعملات المحلية أو الأجنبية. ولقد بلغ إجمالي الإصدارات في سوق الصكوك والسندات الخليجية 114.172 مليار دولار أمريكي خلال عام 2019 بارتفاع قدره 24% مقارنة بإجمالي إصدارات بقيمة 91.872 مليار دولار أمريكي عام 2018. وكانت إصدارات الصكوك والسندات من قبل المؤسسات الإماراتية سواء الحكومية أو الخاصة في الصدارة من حيث الحجم.

وسجّل النصف الأول من عام 2019 أعلى قيمة للإصدارات الخليجية، حيث تم خلاله إصدار 229 إصداراً بقيمة إجمالية 65.031 مليار دولار أمريكي بينما بلغ إجمالي قيمة إصدارات النصف الثاني من عام 2019 مبلغ 49.141 مليار دولار أمريكي من خلال 180 إصداراً.

الإصدارات المحلية للبنوك المركزية الخليجية

الإصدارات المحلية للبنوك المركزية هي سندات تصدرها البنوك المركزية في دول مجلس التعاون الخليجي بالعملات المحلية ذات الاستحقاقات قصيرة الأجل وبغرض تنظيم مستويات السيولة المحلية. وخلال عام 2019، أصدرت البنوك المركزية الخليجية في كل من الكويت، والبحرين، وقطر، وسلطنة عُمان سندات وصكوك بقيمة إجمالية بلغت 63.814 مليار دولار، وفقاً للمعلومات المتاحة من بنك الكويت المركزي، ومصرف البحرين المركزي، ومصرف قطر المركزي، والبنك العماني المركزي. وتصدر بنك الكويت المركزي تلك الإصدارات، حيث بلغت إجمالي قيمة إصداراته 28.656 مليار دولار أمريكي، وتلاه مصرف قطر المركزي الذي جمع ما مجموعه 12.542 مليار دولار أمريكي.

التوزيع الجغرافي للإصدارات الأولية

وتصدّرت الإمارات العربية المتحدة إجمالي إصدارات سوق السندات والصكوك الخليجية في عام 2019 بقيمة إجمالية بلغت 44.818 مليار دولار أمريكي أو 39% من إجمالي قيمة الإصدارات الخليجية من خلال 310 إصداراً. وتلاها السعودية بنسبة 35% من إجمالي قيمة الإصدارات الخليجية، وجاءت قطر في المركز الثالث بنسبة 17% من إجمالي قيمة الإصدارات الخليجية، في حين بلغت حصة الإصدارات الكويتية 2% من إجمالي قيمة الإصدارات الخليجية.

الإصدارات السيادية مقابل إصدارات الشركات

وخلال عام 2019، تفوقت إصدارات الشركات على الإصدارات السيادية في سوق السندات والصكوك الخليجية حيث بلغت النسبة 54% من إجمالي المبالغ المصدرة وبقيمة إجمالية بلغت 61.272 مليار دولار أمريكي، مقارنة مع 45.684 مليار دولار أمريكي في عام 2018. وارتفع إجمالي الإصدارات السيادية عبر إصدارات الدين الأولية خلال عام 2019 بنسبة 15% إلى 52.900 مليار دولار أمريكي، مقارنة مع 46.187 مليار دولار أمريكي خلال عام 2018.

وقامت المملكة العربية السعودية بإصدار سندات بقيمة 23.950 مليار دولار أمريكي، منها 10.560 مليار دولار أمريكي (39.62 ريال سعودي) جمعتها من خلال السندات المحلية و13.390 مليار دولار أمريكي من إصدار سندات وصكوك مقومة بالدولار الأميركي واليورو. كما قامت حكومة قطر خلال العام 2019 بإصدار سندات بقيمة 12 مليار دولار أمريكي ذات استحقاقات خمسة سنوات وعشرة وثلاثين سنة. في حين قامت حكومة أبو ظبي بإصدار سندات وصكوك بقيمة 10.000 مليار دولار أمريكي وقامت حكومة الشارقة بإصدار سندات وصكوك بقيمة 1.950 مليار دولار أمريكي مقومة بالدولار الأمريكي.

"بيان صحفي"

بنك الكويت المركزي يتصدر الإصدارات بالعملة المحلية للبنوك المركزية الخليجية ضمن الإطار التنظيمي للسياسات النقدية بإجمالي قيمته 28.656 مليار دولار أمريكي

"المركز": ارتفاع إجمالي إصدارات الصكوك والسندات الخليجية التمويلية بنسبة 24% في عام 2019 والإمارات العربية المتحدة تتصدر بقيمة إجمالية 44.818 مليار دولار أمريكي

الكويت – 03 فبراير 2020: أصدر المركز المالي الكويتي **"المركز"** تقريره الأخير بعنوان: "أسواق الصكوك والسندات الخليجية" الذي يسلط الضوء على إصدارات الصكوك والسندات المصدرة في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي خلال عام 2019. ويتضمن التقرير تحليلا لسوق السندات والصكوك الخليجية والتي تصدرها الهيئات الحكومية والسيادية لأهداف تمويلية. كما يغطي إصدارات البنوك المركزية الخليجية التي تصدر بالعملات المحلية، والتي غالباً ما تكون ضمن الإطار التنظيمي للسياسات النقدية.

إصدارات الصكوك والسندات الخليجية بغرض التمويل

ويتألف سوق الصكوك والسندات في دول مجلس التعاون الخليجي من الصكوك والسندات الصادرة من قبل الحكومات والشركات أو المؤسسات المالية لأغراض التمويل وتكون مقومة سواء بالعملات المحلية أو الأجنبية. ولقد بلغ إجمالي الإصدارات في سوق الصكوك والسندات الخليجية 114.172 مليار دولار أمريكي خلال عام 2019 بارتفاع قدره 24% مقارنة بإجمالي إصدارات بقيمة 91.872 مليار دولار أمريكي عام 2018. وكانت إصدارات الصكوك والسندات من قبل المؤسسات الإماراتية سواء الحكومية أو الخاصة في الصدارة من حيث الحجم.

وسجّل النصف الأول من عام 2019 أعلى قيمة للإصدارات الخليجية، حيث تم خلاله إصدار 229 إصداراً بقيمة إجمالية 65.031 مليار دولار أمريكي بينما بلغ إجمالي قيمة إصدارات النصف الثاني من عام 2019 مبلغ 49.141 مليار دولار أمريكي من خلال 180 إصداراً.

الإصدارات المحلية للبنوك المركزية الخليجية

الإصدارات المحلية للبنوك المركزية هي سندات تصدرها البنوك المركزية في دول مجلس التعاون الخليجي بالعملات المحلية ذات الاستحقاقات قصيرة الأجل وبغرض تنظيم مستويات السيولة المحلية. وخلال عام 2019، أصدرت البنوك المركزية الخليجية في كل من الكويت، والبحرين، وقطر، وسلطنة عُمان سندات وصكوك بقيمة إجمالية بلغت 63.814 مليار دولار، وفقاً للمعلومات المتاحة من بنك الكويت المركزي، ومصرف البحرين المركزي، ومصرف قطر المركزي، والبنك العماني المركزي. وتصدر بنك الكويت المركزي تلك الإصدارات، حيث بلغت إجمالي قيمة إصداراته 28.656 مليار دولار أمريكي، وتلاه مصرف قطر المركزي الذي جمع ما مجموعه 12.542 مليار دولار أمريكي.

السندات التقليدية مقابل الصكوك

ارتفعت إصدارات السندات التقليدية خلال عام 2019 بنسبة 25% مقارنة بعام 2018 حيث بلغت إصدارات عام 2019 من السندات التقليدية 85.078 مليار دولار أمريكي، أو ما نسبته 75% من إجمالي إصدارات سوق الصكوك والسندات لدول مجلس التعاون الخليجي عام 2019. أما إصدارات الصكوك، فارتفعت بنسبة 22% لتبلغ 29.094 مليار دولار أمريكي خلال عام 2019، مقارنة مع 23.784 مليار دولار أمريكي في عام 2018، وتمثل إصدارات الصكوك 25% من إجمالي إصدارات سوق الصكوك والسندات الخليجي في عام 2019.

توزيع القطاعات

تصدر القطاع الحكومي من حيث إجمالي قيمة الإصدارات في عام 2019 بقيمة إجمالية بلغت 52.900 مليار دولار أمريكي عبر 25 إصدار، أي ما يمثل 46% من إجمالي المبالغ المجمعة. في حين حل القطاع المالي في المرتبة الثانية، بقيمة إجمالية بلغت 39.962 مليار دولار أمريكي بنسبة 35% من إجمالي الصكوك والسندات التي تم إصدارها من خلال 362 إصداراً.

مدة الاستحقاق

هيمنت الإصدارات ذات الاستحقاقات التي تقل عن 5 سنوات على إجمالي إصدارات السندات، بقيمة إجمالية 37.612 مليار دولار أمريكي من خلال 273 إصداراً، بما يمثل نسبة 33% من السوق. في حين بلغت الإصدارات التي تراوحت مدة استحقاقها ما بين ست إلى عشرة سنوات 36.452 مليار دولار أمريكي، بما يمثل نسبة 32% من السوق.

حجم الإصدارات

وتراوح حجم إصدارات الصكوك والسندات الخليجية في عام 2019 ما بين 5 مليون دولار أمريكي إلى 6 مليارات دولار أمريكي. وتفوقت الإصدارات التي تبلغ قيمتها مليار دولار أمريكي أو أكثر، حيث بلغت قيمتها الإجمالية 73.179 مليار دولار أمريكي، بما يمثل 64% من إجمالي قيمة الإصدارات.

هيكل العملات

وهيمنت الإصدارات المقومة بالدولار الأميركي على سوق الصكوك والسندات في دول مجلس التعاون الخليجي خلال عام 2019، بقيمة إجمالية 91.348 مليار دولار أمريكي بنسبة 80% وذلك من خلال عدد 253 من الإصدارات. وتلاها الإصدارات المقومة بالريال السعودي بقيمة تعادل 10.960 مليار دولار أمريكي بما يمثل نسبة 10% من مجموع المبالغ المصدرة من خلال 9 إصدارات.

التصنيفات الائتمانية

وخلال عام 2019، حصل ما نسبته 81% من إصدارات الشركات والحكومات على تصنيف ائتماني واحد أو أكثر من قبل إحدى وكالات التصنيف الائتمانية التالية: موديز، وستاندرد آند بورز، وفيتش، وكابيتال إنتليجنس. وحصل ما نسبته 73% من هذه الإصدارات على تصنيف ائتماني بدرجة استثمارية.

الإدراج

خلال عام 2019، تم إدراج 260 إصدار من الصكوك والسندات الخليجية أو ما نسبته 93% من مجموع الإصدارات بقيمة إجمالية بلغت 106.221 مليار دولار أمريكي. ويعد سوق لندن للأوراق المالية السوق الأكبر حجماً من حيث قيمة الإصدارات الأولية، حيث بلغت القيمة الإجمالية 45.451 مليار دولار أمريكي من خلال 89 إصداراً.

إجمالي السندات والصكوك الخليجية القائمة

وكما في 31 ديسمبر 2019، بلغ إجمالي إصدارات السندات والصكوك الخليجية القائمة 596.651 مليار دولار أمريكي. وهيمنت الإصدارات الحكومية على إجمالي قيمة الإصدارات أو ما نسبته 57% من إجمالي قيمة الإصدارات. وبالمقابل، هيمن القطاع المالي على قطاع الشركات، حيث استحوذ على 23% من إجمالي قيمة الإصدارات، أو 138.494 مليار دولار أمريكي.

وبالنسبة لحجم الإصدارات القائمة في 31 ديسمبر 2019، بلغت قيمة الإصدارات السعودية 214.854 مليار دولار أمريكي أو ما نسبته 36%. في حين بلغت قيمة الإصدارات الكويتية من السندات والصكوك 27.857 مليار دولار أمريكي أو ما يمثل 5% من إجمالي حجم الإصدارات القائمة.

السعودية: إتمام أول عملية خصخصة لمنشأة صحية حكومية

توقيع الاتفاقية

كشفت "جدوى للاستثمار" عن إتمام خصخصة شركة "الخطوط السعودية للخدمات الطبية" (مديكال)، وهي إحدى الشركات التابعة للمؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية، المشغل الوطني للنقل الجوي في المملكة.

وجاءت العملية عبر بيع حصة أغلبية لشركة مستشفى الدكتور سليمان عبد القادر فقيه، حيث عملت شركة "جدوى للاستثمار" مستشاراً مالياً حصرياً للخطوط الجوية العربية السعودية في عملية التخصيص، في وقت ينظر إلى المبادرة بتميزها، كونها أول عملية تخصيص لمنشأة صحية حكومية تحت "رؤية 2030"، وفقاً لما نقلته صحيفة "الشرق الأوسط".

وتقوم شركة "الخطوط السعودية للخدمات الطبية" بتقديم خدمات الرعاية الصحية لمنسوبي المؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية، ووحداتها وشركاتها التابعة، وذلك لنحو 140 ألف مستفيد من منسوبي الخطوط الجوية العربية السعودية، وشركاتها التابعة.

وتعد شركة "الخطوط السعودية للخدمات الطبية" أكبر مركز متخصص في تقديم خدمات الطب المهني وطب الطيران في المملكة، والمعتمد من قبل الهيئة العامة للطيران المدني، وإدارة الطيران الفيدرالي الأميركي، لتقديم خدمات طب الطيران لأكثر من 15 ألف طيار ومضيف وطاقم جوي في المملكة.

وقامت شركة "جدوى للاستثمار" خلال عملية التخصيص بتقديم المشورة حول عدة جوانب، تضمنت تحويل نموذج عمل الخدمات الطبية من مركز تكلفة يعمل تحت إدارة الخطوط الجوية العربية السعودية، إلى شركة ربحية لتقديم خدمات الرعاية الصحية، وفق أعلى المعايير لمنسوبي المؤسسة.

من جانبه، أوضح الدكتور محمد بن هاشم بافقيه، الرئيس التنفيذي لشركة "الخطوط السعودية للخدمات الطبية": "بدأت (الخطوط السعودية للخدمات الطبية) في عام 1970م بتقديم خدماتها لمنسوبي المؤسسة وذويهم. وقامت الخطوط الجوية العربية السعودية وفق خطتها الاستراتيجية، وفي إطار تخصيص مجموعة الناقل الوطني بالاستعانة بشركة (جدوى للاستثمار) لتقديم خدماتها، فيما يتعلق بعملية التخصيص"، مشيراً إلى أن هذه الفترة تشهد تحويل نموذج عمل الشركة بالكامل ليتواكب مع متطلبات عملية التخصيص.

وكانت جهود شركة "جدوى للاستثمار" منذ انطلاق المشروع – بحسب بافقيه – عاملاً أساسياً، "ساهم في توفير مقومات النجاح لهذه المبادرة، التي تكللت – ولله الحمد – بالشراكة الاستراتيجية مع أحد أبرز مقدمي خدمات الرعاية الصحية في المملكة".من ناحيته، أكد طارق السديري، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة "جدوى للاستثمار" أن العمل مع الخطوط الجوية العربية السعودية، وشركة "الخطوط السعودية للخدمات الطبية" من خلال تقديم الخدمات المصرفية الاستثمارية يمثل نقلة مهمة في أعمال "جدوى" لدعم هذه المبادرة المهمة، مفيداً بأن هذه العملية هي الأولى في مجال تخصيص منشأة صحية حكومية تحت برنامج التخصيص.ووفقاً لبيان صدر، قال السديري: "نحن على يقين بأن تخصيص شركة (الخطوط السعودية للخدمات الطبية) هو نموذج للفرص الواعدة المطروحة أمام القطاع الخاص للمشاركة، في تحقيق (رؤية 2030)".

رغم تخفيضات محتملة في الامدادات من أوبك وحلفائها

أسعار النفط تهبط لأدنى مستوى في 13 شهراً مع تراجع الطلب

هبطت أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها في أكثر من عام مع تراجع الطلب على الخام في الصين وسط تفشي فيروس كورونا الذي أثار أيضا تخفيضات محتملة في الامدادات من أوبك وحلفائها.

وأنهت عقود خام القياس العالمي مزيج برنت جلسة التداول منخفضة 2.17 دولار، أو 3.83 بالمئة، لتبلغ عند التسوية 54.45 دولار للبرميل وهو أدنى مستوى لها منذ يناير من العام الماضي.

وهبطت عقود خام القياس الأمريكي غرب تكساس الوسيط 1.45 دولار، أو 2.8 بالمئة، لتسجل عند التسوية 50.12 دولار للبرميل بعد أن هوت أثناء الجلسة إلى 49.91 دولار وهو أدنى مستوى لها منذ يناير 2019 .

وقال فيل فلين المحلل في برايس فيوتشرز جروب في شيكاجو "لم نشهد تدميرا للطلب بهذا النطاق وبهذه السرعة".

وتعطلت سلاسل الإمدادات في الصين، ثاني أكبر اقتصاد وأكبر مستورد للخام في العالم، مما دفع أكبر شركة لتكرير النفط في البلاد لخفض الإنتاج بنحو 12 بالمئة الشهر الجاري.

وثمة دلائل على أن الطلب على الوقود في الصين ينخفض مع إلغاء شركات الطيران رحلات لوقف انتشار الفيروس وتأجيل مقاطعات إعادة فتح مصانع عقب عطلة العام القمري الجديد.

وقد تُقدم منظمة أوبك وحلفاؤها موعد الاجتماع المقرر في مارس إلى فبراير من أجل مناقشة آثار تفشي الفيروس على الطلب. وقالت مصادر في أوبك+ إن من المقرر أن تعقد اللجنة الفنية المشتركة اجتماعا لتقييم تأثير الفيروس هذا الأسبوع.وقالت مصادر لرويترز إن أوبك وحلفاءها في مجموعة أوبك+ يدرسون خفضا اضافيا قدره 500 ألف برميل يوميا لإنتاجهم النفطي.

وذكرت صحيفة وول ستريت إن خيارا آخر يجري دراسته سيتضمن خفضا مؤقتا قدره مليون برميل يوميا تنفذه السعودية.

الجزائر: احتياطي النقد الأجنبي يفقد 10.6 مليار دولار في 9 أشهر

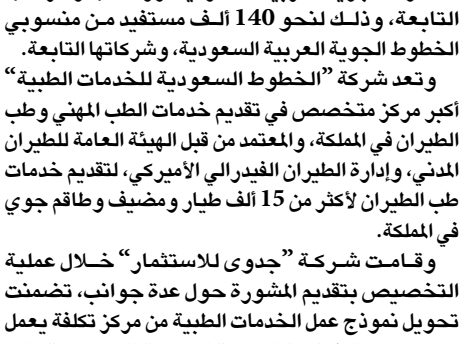

بن عبد الرحمن أيمن

قال محافظ البنك المركزي الجزائري بن عبد الرحمن أيمن، إن الاحتياطيات الأجنبية للجزائر انخفضت 10.6 مليار دولار في الأشهر التسعة الماضية، وهو ما يزيد من الضغوط المالية الناجمة عن هبوط في إيرادات الطاقة.

وأبلغ وكالة الأنباء الجزائرية الاحتياطيات الآن 62 مليار دولار. وأظهرت بيانات رسمية أن مجمل الاحتياطيات بلغ 72.6 مليار دولار في نهاية أبريل من العام الماضي، انخفاضا من 79.88 مليار دولار في ديسمبر 2018، و97.33 مليار دولار في نهاية 2017.

والجزائر مُصدر رئيسي للطاقة وتعتمد على مبيعات النفط والغاز في 60% من إيرادات الحكومة، لكن المبيعات هبطت منذ أن بدأت أسعار النفط بالهبوط في 2014، وتراجعت احتياطيات البلاد من النقد الأجنبي بأكثر من النصف منذ ذلك الحين.وقالت الحكومة في أكتوبر إنها تخطط للحصول على قروض خارجية في 2020 وخفض الإنفاق الحكومي بنسبة 9.2% بينما تحاول التغلب على انخفاض في الإيرادات من مبيعات الطاقة.

«المركزي الإماراتي» يستبدل «شهادات الإيداع» بـ «أذونات الخزينة»

أقرّ مجلس إدارة مصرف الإمارات المركزي، خلال اجتماعه الأول، العام الجاري، الإطار الجديد للعمليات النقدية بالدرهم، بما في ذلك الدليل التوجيهي لبرنامج الأذونات النقدية، ووجه المجلس بتطبيق وتنفيذ الإطار الجديد، وفقاً للجدول الزمني المعتمد في خريطة الطريق، ووضع الخطوات اللازمة اتباعها للإعلان عن تطبيق الإطار الجديد لمتعاملي السوق المحلي، وذلك بحسب بيان صحافي، صادر عن المصرف أمس، أوضح فيه أن عرض الإطار الجديد قدم خلال الاجتماع، من قبل الفريق المختص من دائرة العمليات والسياسة النقدية في "المركزي".

وقال مصدر مصرفي: إن الإطار الجديد للعمليات النقدية بالدرهم الذي أعلن عنه مجلس إدارة المصرف المركزي أمس، يهدف لاستبدال "شهادات الإيداع" المعمول بها حالياً، وهي إحدى الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية، بأداة جديدة هي "أذونات الخزينة"، التي تسمح للمصرف المركزي بالتحكم بمستويات السيولة وطبيعة حركتها بدرجة أفضل، وبما يصب في خدمة متطلبات الاقتصاد الوطني واحتياجاته، وفقاً لصحيفة "الاتحاد".

وأوضح المصدر، أن نظام "شهادات الإيداع" المعمول به حالياً، اتضح أنه يمنح البنوك مساحة كبيرة للتعامل مع السيولة النقدية، وحركتها، سواء في السوق المحلية أو تحويلها للخارج، بما يتعارض أحياناً مع توجهات السياسة النقدية وأهدافها، في حين أن أذونات الخزينة توفر للمصرف المركزي درجة أعلى من القدرة على التحكم بالسيولة المتوافرة لقطاعات الاقتصاد الوطني، وضبط حركتها.

يشار إلى أن أذونات الخزينة، باعتبارها أيضاً أداة من الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية، تختلف عن "شهادات الإيداع" في أنه لا يمكن تسييلها إلا في التاريخ المحدد لها، بينما يمكن للبنوك استخدامها كضمان لاستخدام موارد السيولة الأخرى التي يوفرها المصرف المركزي في حال كانت تحتاج لذلك، في حين أن شهادات الإيداع يمكن للبنوك أن تقوم بتسييلها في أي وقت، وبالتالي يصبح من الصعب السيطرة على حركة السيولة النقدية في السوق، والتي تؤثر أيضاً على الاحتياطيات من الدولار والعملات الصعبة.

«نيكي» يغلق مرتفعاً مع صعود أسواق الصين

ارتفعت الأسهم اليابانية أمس الثلاثاء لتمحو الخسائر المبكرة بعدما صعدت الأسهم الصينية بشكل ما بعد تهاويها في الجلسة السابقة، ولكن المعنويات تظل هشة إذا يخشى المستثمرون التكاليف الاقتصادية والبشرية المتصاعدة لتفشي فيروس كورونا.

وأغلق المؤشر نيكي مرتفعا 0.49 بالمئة إلى 23084.59 نقطة مرتفعا من أقل مستوى في عشرة أسابيع الذي سجله في الجلسة السابقة. وارتفعت أسهم شركات التكنولوجيا والسلع الاستهلاكية الأساسية.

وصعدت الأسهم الصينية 2.47 بالمئة ولكن جاء ذلك بعد خسائر تزيد عن ثمانية بالمئة في الجلسة السابقة عند فتح أسواق البر الرئيسي لأول مرة منذ عطلة السنة القمرية الجديدة التي جرى تمديدها، وخلال هذه الفترة اضطربت الأسواق المالية جراء الانتشار السريع للفيروس. وارتفع عدد حالات الوفاة جراء الفيروس في الصين إلى 425 شخصا حتى من بين 20 ألفا و438 حالة إصابة، وحذر المحللون من احتمال تضرر النمو في الصين والعالم نتيجة تفشي المرض. وارتفع 156 سهما على المؤشر نيكي بينما هبط 64.

وكان أكبر الرابحين على المؤشر بالنسبة المئوية شركة الإلكترونيات باناسونيك التي زاد سهمها 10.04 بالمئة تلتها شركة إيبارا لإنتاج المعدات الصناعية التي ارتفع سهمها بنسبة 9.41 بالمئة وكيكومان كورب التي صعدت 5.81 بالمئة. وزاد المؤشر توبكس الأوسع نطاقا 0.69 بالمئة إلى 1684.24 نقطة.